عيسات إيدير: مسار ومصير

د. محمود أيت مدور
قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
جامعة بجاية

ملخص

كانت فرنسا تدرك جيدًا خطورة عيسات إيدير وأهميته ووزنه في الحركتين الوطنية والعمالية وفي الثورة التحريرية الكبرى خاصة منذ أن ورد اسمه في قائمة أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية .لكن لم تتمكن من تبرير ذلك أمام المحكمة العسكرية التي برأته من كل التهم المنسوبة إليه. لذلك قامت عناصر من المظليين باختطافه مباشرة بعد خروجه من المحكمة وقامت بتعذيبه والتنكيل به ثم قامت بافتراء كذبة قيام عيسات بمحاولة الانتحار أو على الأقل تعرض هذا الأخير لحادث بسبب نقص الحذر واليقظة من طرفه.

الكلمات المفاتيح: الثورة الجزائرية، حركة عمالية، عيسات إدير.

AISSAT Idir : Un parcours, une prédestination

Résumé

La France connaissait pertinemment l'importance et le poids d'AISSAT Idir dans les mouvements national et ouvrier ainsi que dans la révolution. Elle a voulu l'incriminer pour l'incarcérer aussi longtemps qu'elle le pouvait, mais le tribunal militaire dans sa séance du 13 Janvier 1959 l'a disculpé. A sa sortie de tribunal, des parachutistes l'enlèvent ,l'emmènent avec eux et le remettent aux mains de tortionnaires jusqu'à la perte de sa vie à l'hôpital militaire de Maillot .Après cet horrible assassinat, et pour s'acquitter de toute responsabilité aux yeux de l'opinion internationale, la France a avancé l'hypothèse d'une tentative de suicide ou bien d'un simple incident causé par l'imprudence d'Aissat Idir.

Mots clés : Révolution algérienne, mouvement ouvrier, Aissat Idir.

AISSAT Idir's : career and fate

Abstract

France knew very well the importance and weight of AISSAT Idir in national and labor movements in the revolution. They wanted to incriminate him and keep him in jail as long as they could, but the military court at its meeting of 13 January 1959 has exculpated him. When leaving court, the paratroopers kidnapped and delivered him to torturers, he lost his life because of torture in the military hospital. After this horrible murder, France has advanced the assumption of a suicide attempt or a single incident caused by the negligence of the latter to assume no responsability afterwards.

Keywords: Algerian Revolution, labor movement, AISSAT Idir .

عيسات إيدير

عيسات إيدير رفقه ابنه وخاله سنة 1950 في تونس

مـقدمــة:

لقد مارست فرنسا طيلة فترة احتلالها للجزائر شتى أنواع القمع والاستغلال والتدمير، كما حاولت بكل الوسائل إسكات كل من كان يحاول أن يقاومها أو حتى أن يندد بالواقع المر الذي كان مفروضاً على الشعب الجزائري، فقضت على كل المقاومات الشعبية المسلحة وقامت بخنق الكفاح السياسي عن طريق حل الأحزاب واعتقال مناضليها كما سعت كذلك للقضاء على كل الحركات ذات الطابع الاجتماعي كالحركات الطلابية والعمالية وإبعاد روادها وقادتها من الساحة النضالية عن طريق السجن أو النفي أو القتل.

وفي هذا المقال الموسوم: عيسات إيدير، مسار ومصير، أحاول تسليط الضوء على واحدة من القضايا المبهمة في تاريخ الجزائر، المرتبطة بسجل جرائم الاستعمار الفرنسي، وهي قضية الاعتقال والمحاكمة ومن ثم المأساة. وتكمن أهمية هذا الموضوع في تسليط مزيد من الضوء على القضية اعتمادا على الدراسات السابقة وعلى رأسها كتاب محمد فارس بعنوان: عيسات إيدير، وثائق وشهادات حول الحركة النقابية الجزائرية، والذي تناول فيه القضية بموضوعية ودقة، وكذلك على الصحافة والوثائق الأرشيفية التي أعتقد أنها لم يتم استغلالها سابقاً والتي من شأنها أن تفيد القراء والباحثين في العديد من الجوانب المبهمة من القضية.

الإشكالية: تتمثل إشكالية هذه الدراسة في البحث عن حقيقة المؤامرة التي أحيكت ضد عيسات إيدير منذ تاريخ سجنه سنة 1956 إلى تاريخ محاكمته في جانفي 1959. فباستحالة إثبات التهم الموجهة إليه والتي تتعلق أساساً بالمساس بأمن الدولة وإصدار قرار المحكمة بتبرئته، قررت أعلى السلطات الاستعمارية وضعه مجدداً رهن الاعتقال. وهنا يطرح سؤال ما إذا كانت السلطات التي أمرت باعتقاله هي

ذاتها التي قامت بتعذيبه بكيفية أدت إلى تدهور وضعه الصحي الذي استدعى نقله إلى مستشفى مايو؟ وإن لم تكن الأطراف التي مارست عليه التعذيب ليست ذاتها التي أمرت باعتقاله، فلماذا لم تتم معالجته في مستشفى متخصص في الحروق بفرنسا على جناح السرعة بدل تركه يصارع الموت في مستشفى مايو؟ ولماذا تخبطت أعلى السلطات الفرنسية في مجموعة من الروايات المتناقضة التي شوهت صورتها أمام الرأي العام العالمي؟

الفرضية: قد لا يكون لأعلى السلطات في الجزائر وعلى رأسها مندوب الحكومة العامة أي علاقة مباشرة بالحروق التي تعرض لها عيسات إيدير في مركز عبور بيرترارية، لكن الشيء المؤكد هو أن ذات السلطات كانت لها المسؤولية الكاملة في إبقائه رهن الاعتقال إلا أن زمام الأمور بشأن الطريقة المثلى للتخلص من عيسات إيدير بدون إثارة الضجة أفلتت منها.

طبيعة المادة المستغلة وكيفية التعاطي معها: لإنجاز هذا البحث تم استغلال عدة مصادر يتمثل أهمها في: الأرشيف الوطني للجزائر والأرشيف الوطني الفرنسي في باريس وأكس أون بروفانس والمنشورات الرسمية والصحافة، كما اعتمدت على العديد من الأعمال، منها الجامعية التي تخص بالدراسة القضية بعينها أو مختلف فترات المرحلة التي نحن بصدد دراستها.

1- نبذة عن نشأة عيسات إيدير ونضاله.

ولد عيسات إيدير في قرية جمعة الصهاريج ببلدية مقلع بولاية تيزي وزو يوم 11 جوان 1915، عانى أجداده من ويلات السياسة الاستعمارية شأنهم في ذلك شأن كل الجزائريين خاصة بعد مقاومة المقراني عام 1871، حيث تم إنشاء نظام الحالة المدنية الذي ساهم في تحطيم البنية الاجتماعية والأسرية للمجتمع الجزائري[1]، ومصادرة أخصب الأراضي بطريقة مقننة بإصدار عدة مراسيم وقوانين[2]. كان لهذه السياسة انعكاس سلبي على الجزائريين الذين تحولوا بين عشية وضحاها إلى عبيد فوق أرضهم. ألزمت كل هذه الأوضاع خاله على التوجه إلى تونس بغرض الاستقرار في رأس بون Cap bon، شأنه في ذلك شأن الآلاف من الجزائريين الذين أجبروا على ترك أراضيهم خاصة خلال فترات الثورات والمقاومات الشعبية، ومن بينها ثورة 1871 التي أدت إلى مصادرة الأراضي وفرض الغرامات التي أثقلت كاهل الأهالي الذين ضاقت بهم سبل العيش. ومن الطبيعي أن تكون **إيالة** تونس قد شجعت هذه الهجرة الجزائرية نحوها بحكم أواصر الأخوة أو بسبب مساهمة المهاجرين الجزائريين في استغلال الأراضي الزراعية أو تمويل الخزينة التونسية بأموال الضرائب التي كانوا يدفعونها[3]. وقد قال مارسال لارنو: « بعد التطورات التي شهدتها الحضارة، كان على السكان القبائل التوجه للعمل في مناجم عمالة قسنطينة وفي تونس، أين كانوا يبيعون سواعدهم للكولون في المزارع أو يتاجرون في المدن أو يشتغلون كعمال يوميين»[4]. أما جده فتوجه إلى تجارة الماشية، وبعد وفاته ورث والد إيدير جزءاً كبيراً من ثروة والده وحاول الاستقرار في العاصمة أين أنشأ محلاً لبيع الحليب، لكنه عاد مجدداً لقريته أين أنشأ مخبرة.

فقد عيسات إيدير أمه سنة 1921 وهو في سن السادسة من عمره فتأثر بالأمر بالغ التأثر. وقد تكلم أخوه الأصغر عيسات حسن عن الأمر قائلاً: « فقد أخي أمه ولم يكن يتجاوز الست أو السبع سنوات، وقد أحزنه الأمر كثيراً وأصبح أكثر انعزالاً وانزواء وأقل لعباً»[5]. بعد ذلك تزوج والده مجدداً، وأصبح لإيدير ثلاثة إخوة وأختان.

تابع عيسات إيدير ذات المسار التعليمي الذي تابعه شباب الأرياف في تلك الفترة، إذ تلقى الدروس القرآنية في المساجد، وحفظ في مسجد الميسر القريب من المنزل العائلي السور القرآنية الضرورية لأداء الصلاة، بالإضافة إلى تعلم اللغة العربية. التحق بعد ذلك بالمدرسة الابتدائية، ثم تحصل على منحة الالتحاق بالمدرسة الابتدائية العليا بتيزي وزو عام 1930. لم يستفد إيدير في هذه المدرسة من النظام الداخلي، مما أجبره على طلب المساعدة من البعثة التبشيرية البروتستانتية التي كان يقودها السيد ألفريد رولان[6]. قال زميله مزيان مولود عن البعثة:«لم نتمكن من الحصول على مكان في الداخلية...لذلك مكثنا في مقر البعثة بين عامي 1930و1934 بشرط العمل بجدية والتصرف بطريقة لائقة، كما كان علينا أن نتابع النشاطات الكشفية التي كان يقودها رولان، أما في المساء فكنا نتابع دروس المذهب البروتستانتي ، لكن لم نكن مرغمين على إتباع الدين المسيحي»[7].

كان عيسات إيدير يلقب بإيدير العاقل من قِبل زملائه، لأنه لم يكن يصدر منه أي تصرف عنيف، وكان جد متمكن في الرياضيات وممتازاً في الفرنسية، ولم يكن أحد يشك لحظة واحدة في إمكانية نجاح عيسات إيدير ودخوله إلى المدرسة العادية للمعلمين، لكن شاء القدر أن يعاقب بسبب الغش في المسابقة على إثر تقديمه لورقة المحاولات لزميل له في مادة الرياضيات، ولذلك لم يتمكن من متابعة الدراسة في بوزريعة. وقد تحمل عيسات إيدير الإقصاء وكذلك غضب والده بصبر كبير. وقرر بعد ذلك الالتحاق بخاله في تونس أين تابع دراسته في المحاسبة كما تلقى معارف في القانون والعلوم الاقتصادية، ثم جند في الجيش الفرنسي برتبة رقيب، وبعدها عاد إلى الجزائر حاملاً شهادة جامعية.

تم توظيفه في ورشات الصناعة الجوية بالدار البيضاء كمحاسب بداية من 28 أوت 1939، ثم جند خلال الحرب العالمية الثانية وأرسل إلى تونس أين بقي إلى غاية جوان 1940، ليعود مرة أخرى إلى منصبه. كان عيسات إيدير خلال العشر سنوات التي قضاها في الورشات محل تقدير كبير من قبل الإدارة والمواطنين، ومنحته الإدارة العامة شهادة شرفية عام 1949 بمناسبة الذكرى العاشرة لإنشاء الورشات. كما قام عيسات إيدير بتقديم عدة خدمات لشباب منطقته عن طريق مساعدتهم في الحصول على وظيفة في الورشات. لكن بعد اكتشاف أمر المنظمة السرية في 18 مارس 1950 عقب أحداث تبسة، قامت مصالح الأمن بعمليات بحث عن المناضلين الوطنيين أسفرت عن اعتقال كثير منهم، إذ تمكنت إلى غاية 31 مارس 1950من توقيف 155 شخصاً، في حين أكدت جريدة (الجزائر الحرة) Algérie Libre الصادرة بتاريخ 15 ماي 1950 وصول العدد إلى أكثر من 500 شخص موقوف[8]. وقد طالت عملية التوقيف عمال الورشات، ومن بينهم عيسات إيدير. لكن هناك من قال إن:«توقيف عيسات إيدير رفقة أخيه حسان مع عدد من النقابيين الآخرين كان على إثر الإضراب الطويل الذي قاموا به سنة 1951، وتم الإفراج عنه بعد مضي 10 أيام، لكن بعد ذلك تم تسريح قادة الإضراب بسبب التواجد غير الملائم في مؤسسة عاملة في مجال الدفاع الوطني. وفي النهاية تم قبول عيسات إيدير رفقة بعض زملائه للعمل في صندوق التعويض للبناء والأشغال العمومية»[9].

في 28 ماي 1940، أصدرت حكومة المارشال بيتان مرسوم قانون لإقالة منتخبي حزب الشعب الجزائري، ورمت في السجن الزعماء السياسيين أمثال مصالي الحاج ومحمد خيضر وخليفة عمار،

لذلك أخذ الشباب المشعل لأنهم كانوا مجهولين لدى الإدارة الفرنسية ومنهم طالب محمد في القصبة ومحمد بلوزداد في بلكور وعيسات إيدير الذي شارك في لجان شباب بلوزداد[10] رفقة أحمد مهساس ومحمد أعراب ومحمد بلوزداد وآخرين. وقد شارك عيسات إيدير في هذه اللجان متطوعاً ما بين عامي 1943 و1945، كما شارك بعد ذلك في تحرير عدة جرائد مثل جريدة "الأمة الجزائرية"La Nation Algérienne عام 1946، ثم كُلف بكتابة عمود البروليتاريا الجزائرية في جريدة "الجزائر الحرة" خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1949 و1954.

في سنة 1952، أنشئت لجنة عمالية سميت بلجنة الشؤون النقابية والاجتماعية التابعة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، ووضع عيسات إيدير على رأسها ، ولم تكن في منأى عن الأزمة التي عصفت بحركة انتصار الحريات الديمقراطية، إذ انقسم أعضاؤها مابين مناصر لمصالي ومؤيد للجنة المركزية، إلاّ أن العلاقات بين الطرفين بقيت ودية.

وعند اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954، تعرضت هياكل الحركة للزوال بعد سلسلة الاعتقالات وظهور جبهة التحرير الوطني، وقد تم توقيف عيسات إيدير رفقة حسين لحول وبن يوسف بن خدة على أساس أنه كان عضوا في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ومسؤولاً عن الجنة النقابية، وتم سجنه ببرباروس. ومنذ أوائل 1955، ومع البدايات الأولى للإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين، قام أعضاء لجنة الشؤون النقابية والاجتماعية الموالون لمصالي الحاج بمساعي لدى الأعضاء الموالين للجبهة لإنشاء مركزية نقابية وطنية مستقلة، لكن مناضلي الجبهة كانوا قد تلقوا تعليمات من عبان رمضان ومن بن يوسف بن خدة من أجل « البقاء على اتصال بالمصاليين ومتابعة كل خطواتهم بكل سرية والعمل على تعطيل تحضيراتهم»[11]. وقد تعددت اللقاءات بين مناضلي الحركة الوطنية الجزائرية ومناضلي جبهة التحرير الوطني إلى غاية اللقاء الأخير الذي وقع في أواخر شهر جانفي من عام 1956، دون أن يحصل أي تقدم في مواقف مناضلي الجبهة، ممّا جعل مناضلي الحركة الوطنية يفقدون أعصابهم، وقد بلغ الحال بأحدهم حدّ وضع يده في جيب معطفه متظاهراً بإخراج السلاح مردداً ما يلي:« سوف توقّعون على هذا البروتوكول الذي قمنا بتحضيره وإلا سنقتلكم ». وفي 16 فيفري 1956 أعلن المصاليون عن إنشاء الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين شارك فيه عمال القطارات الكهربائية بقوة أمثال محمد رمضاني كأمين عام وأرزقي جرمان، ممّا جعل عبان رمضان يسارع إلى تكليف عيسات إيدير بالتحضير لتنظيم العمال الجزائريين في إطار مركزية وطنية هي الاتحاد العام للعمال الجزائريين، عقدت أول جمعية تأسيسية لها في 24 فيفري 1956، وقد ارتكز برنامجه على نقطتين أساسيتين هما: أولوية النضال في سبيل الاستقلال الوطني وكذلك أولوية تنظيم العمال الفلاحيين[12]، مما جعله يختلف بصورة عميقة عن الاتحاد العام للنقابات الجزائرية الذي يعتبر امتداداً للكونفدرالية العامة للشغل.

1. مسار اعتقال عيسات إيدير.

تعتبر الفترة الممتدة ما بين شهري فيفري و ماي 1956، بمثابة المرحلة الوحيدة التي كان فيها الأمين العام عيسات إيدير يُسيِّر الحركة النقابية بطريقة مباشرة، إذ لم تكن الحركات النقابية والإضرابات ممنوعة خلال هذه الفترة، وكان عيسات إيدير يسعى دائماً لتفادي ردود الفعل الفرنسية العنيفة. لكن رغم ذلك، كان مجرد التأكيد على ضرورة إلغاء النظام الاستعماري يمثل مصدراً للمواجهة، وظهر ذلك جلياً

في العدد الأول من جريدة "العامل الجزائري" (L'Ouvrier Algérien)[13] الصادر بتاريخ 06 أفريل 1956، أين تم التأكيد على أن الجريدة تعبر عن التطلعات المشروعة للطبقة العاملة الجزائرية، وأنها تتعهد بجعل الجريدة سلاحاً قوياً من أجل انتصار بلادنا، وتحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية. ولقد حظي العدد الأول من الجريدة باستقبال جيّد، مما كان مصدر قلق للمصالح الاستعمارية. وبأمر من لاكوست (Lacoste)، تمت مصادرة العدد الثاني والأعداد التي تلته مباشرة من المطبعة، وقد احتجت إدارة الجريدة في العدد الثالث بشدة عن الإجراء الذي طالها.

لقد حققت الجريدة نجاحا كبيراً منذ البداية، إذ أصبحت تضم عشرات المتعاونين منذ الشهر الأول. كان كل شيء يتم بطريقة عادية رغم حالة الحرب، من الإعلانات المختلفة والرسائل المفتوحة للوزير لاكوست والحديث عن مختلف الإضرابات وتغطية زيارات المسؤولين النقابيين لمختلف المؤسسات والمصالح والتعبئة لمظاهرات الفاتح من ماي، مما شكل تحدياً للسلطة العمومية، وجعل لاكوست يأمر الوالي كولافيري بتوقيف عيسات إيدير و250 مسؤولاً نقابياً آخر في ليلة 23 إلى 24 ماي 1956. أُعتقل عيسات إيدير في أول الأمر بالبرواقية حيث كان رفقة عدد من المناضلين النقابيين، وكما قال عبد المجيد عزي: « كانت إجراءات الحشد والسجن قد طالت كل النقابيين سواء كانوا منتمين إلى الحركة الوطنية الجزائرية أو جبهة التحرير الوطني أو الحزب الشيوعي الجزائري»[14]. وقد أرسل هؤلاء النقابيون ومنهم ابن خليل والجيلاني وآخرون برقية احتجاج إلى رئيس الحكومة الفرنسية في باريس، نُشرت في العدد الثالث من جريدة " العامل الجزائري" بتاريخ 08 جوان 1956 تضمنت ما يأتي :

«نحن المرغمين على الإقامة المحروسة في البرواقية وعددنا يقارب 700 شخص، نلفت نظركم بكل تقدير إلى الحالة غير القانونية واللاإنسانية. على خلاف النصوص الرسمية، لا يعتبر هذا إلّا إجراء احتشادياً يتمثل في الحجز في معتقل محاط بالأسلاك الشائكة ومحروس من عناصر مسلحة. معتقلون يتراوح سنهم ما بين 16 و80 سنة ومن بينهم كثير من المرضى ومن مختلف الشرائح الاجتماعية يعيشون في ظروف نظافة يرثى لها. اكتظاظ الحجرات ووجود مرضى في وضعية جد خطيرة كمرضى السكري والقلب... وقلة المياه الصالحة للشرب والتجهيزات الصحية. يوجد 08 مراحيض من بينها 04 غير قابلة للاستعمال وطبيب واحد يقوم بالفحوصات لمدة 04ساعات في الأسبوع في حصتين وعدم كفاية مخزون الأدوية وعدم قدرة بعض المرضى على الحصول على أدويتهم الخاصة ووجبات غذائية غير كافية (140 فرنك في اليوم)...ومنع الصحف والكتب والمجلات والإلغاء الفجائي للزيارات العائلية وإجبار العائلات الآتية من مناطق جد بعيدة وبتكاليف باهظة على العودة أدراجها دون التمكن من رؤية ذويها وعدم صرف أي تعويض لعائلات المعتقلين التي أضحى أغلبها بدون أي مورد...نطلب منكم وضع حد لكل ما ورد في الأعلى»[15].

لكن عكس ما كان متوقعاً، بقيت الرسالة دون أي ردٍ، بل ازداد الاضطهاد شدة في حق المعتقلين. انتقل بعد ذلك بين مختلف المعتقلات بداية من معسكر "سانت لو" بإقليم وهران ثم "أركول" ثم "بوسوي" ثم "آفلو" ثم إلى "بوسوي" مرة أخرى في أوت 1958 .

في 09 جانفي من عام 1957، تيقن مركز الاستخبارات العملياتية من أن "مقران" الموجود في

المجلس الوطني للثورة الجزائرية لا يمكن أن يكون إلّا عيسات إيدير، لذلك تم تكليف مديرية الأمن الإقليمي بإنجاز تحقيق تكميلي وسارعت إلى البحث عن عيسات إيدير بين المعسكرات إلى أن وصلت إلى معسكر "بوسوي" Bossuet. وتم نقل عيسات إيدير إلى وهران لإجراء تحقيق معمق معه (كان يعني التحقيق المتقدم من أجل إخفاء كلمة التعذيب). نُقل بعد ذلك على متن طائرة عسكرية إلى مقر مديرية الأمن الإقليمي في العاصمة، أين تم الاستماع إليه بتاريخ 26 فيفري من قِبل ضابط الشرطة سير SIRE، وقد استعملت في عملية الاستنطاق كل وسائل التعذيب كالكهرباء ومياه الصابون، دون الحصول على أية معلومات منه. ثم حوَّل ملفه الثقيل إلى الوزير المقيم من أجل إبداء الرأي، لأنه وحسب المديرية، كان من الصعب مقاضاة عيسات إيدير بسبب انتمائه إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي أنشئ في أوت من عام 1956، في حين كان عيسات إيدير قد تعرض لإجراء إداري مانع للحرية منذ شهر ماي 1956. وتمت بعد ذلك إعادة عيسات إلى معتقل "بوسوي" رفقة كثير من رفقائه أمثال غليسي محمد وبورويبة بوعلام ولاسل مصطفى وقايد طه وبورويبة حسن وعلي يحي عبد المجيد وآخرين دون أن يكون محلا لأيةِ متابعةٍ [16].

ازدادت أمور عيسات إيدير في السجون والمعتقلات تعقّداً منذ انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 وورود اسمه في قائمة أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، مما جعل قيادة الجبهة تتخوف من مصيره. وقال رفيقه بوعلام بورويبة في هذا الصدد ما يلي: « إحساسا بالخطر الذي أصبح يتربص بعيسات إيدير منذ ظهور اسمه في قائمة المجلس الوطني للثورة الجزائرية، سعى قادة الجبهة لإنقاذه من أي تصفية جسدية كان يمكن أن يتعرض لها، علماً أن الأمر كان أكثر خطورة في المحتشدات مما هو عليه في السجون. لذلك قاموا بالتخطيط لعملية فراره من السجن، وكُلف محامي الجبهة عمار بن تومي من قِبل بن يوسف بن خدة بإبلاغ عيسات إيدير في محتشد "بوسوي" بالخطة وبالإجراءات الواجب إتباعها. لكن إفرازات إضراب الثمانية أيام والنتائج الوخيمة لمعركة الجزائر على الجبهة أدت إلى التخلي نهائيا عن المخطط»[17].

وتجدر الإشارة إلى أن الوضع خارج السجون والمحتشدات خلال هذه الفترة لم يكن أحسن من داخلها إطلاقاً. ففيما يتعلق بالاتحاد العام للعمال الجزائريين، فقد توالت حملات الاعتقال التي كانت تطال أعضاء الأمانات العامة للاتحاد، إلى حد أضحى فيه أدنى نشاط نقابي شبه مستحيل. ولم يكن الأمر قد اقتصر على مناضلي وقيادات الاتحاد العام للعمال الجزائريين فحسب، إنما طال حتى مناضلي الاتحاد العام للنقابات الجزائرية المنبثق عن الكونفدرالية العامة للشغل[18].

2. محاكمة الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

في شهر سبتمبر من عام 1958، أُخِذ عيسات إيدير مرة أخرى من وبسوي إلى سجن بربا روس من أجل محاكمته في جانفي 1959 بالمحكمة الدائمة للقوات المسلحة للجزائر[19] ، وهناك وثيقتان تبينان مسار المحاكمة وهما كما يأتي:

أ . الوثيقة الأولى: هي أمرية المحكمة الدائمة للقوات المسلحة للجزائر العاصمة الصادرة بتاريخ 30 سبتمبر 1958 والممضاة من قِبل القاضي العسكري فارني VERNET ضد 22 متهماً ومن بينهم 11 نقابياً وهم كالتالي:

– السجناء وهم غلال عبد القادر وإسكندر نور الدين وشماريخي عبد الحميد ورملي علي وشيخ مصطفى وجودي وبكر وعيسات إيدير .

– الموجودون في حالة فرار وهم جيل مبارك ومعاش عبد القادر وابن عتيق محمد وابن تدريس براهم.

وكانت التهم الموجهة إليهم تتمثل في المساس بأمن الدولة وتكوين جماعة الأشرار، كما تضمنت الوثيقة ما يلي:« أما فيما يتعلق بعيسات إيدير الذي تم توقيفه من قِبل شرطة الجزائر يوم 24 ماي 1956، والذي وُضع في الإقامة الجبرية ثم رهن الحبس والذي لم يتمكن في هذا الصدد من النشاط ضمن الاتحاد العام للعمال الجزائريين لصالح جبهة التحرير الوطني والذي لا يمكن أن تلصق به تهمة المساس بالأمن الخارجي، فنصرح بأنه لا يمكن أن تُلصق به تهمة الشرير. لكن معلومات جُمعت حول عيسات إيدير تُؤكد عمله على المساس بأمن الدولة جراء نشاطه في سنتي 1955و1956... التي أدت إلى تهديد سلامة الإقليم الفرنسي أو انتزاع جزء من الأقاليم التابعة لفرنسا، وهي تمس بالدفاع الوطني..» [20].

ب . الوثيقة الثانية: هي أمر بالمثول أمام المحكمة بتاريخ 12 جانفي 1959 طبقاً للأمرية الصادرة من المحكمة العسكرية، وقد ورد اسم عيسات إيدير الذي أُلصقت به تهمة المساس بأمن الدولة. وتشير الوثيقة إلى الشهود الذين يثبتون التهم وهم كل من الكوميسار روبار سرايس Robert SEREIS من مديرية الأمن للجزائر، وضابط الشرطة بيار بواسيي Pierre BOISSIER من مديرية الأمن الإقليمي للجزائر [21] .

وعلى هذا الأساس كان الملف الذي جهز ضد الاتحاد العام للعمال الجزائريين يتمثل فيما يأتي:

– المسؤولية المسندة إلى عيسات إيدير من قِبل جبهة التحرير الوطني، المتمثلة في العضوية في المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

– إلقاء القبض على عبد القادر علال في مرتفعات الأطلس البليدي .

– رسالة علي مهساس التي وقعت في أيادي الشرطة في فرنسا والتي تدين كل من رحمون دكار وموسى مراكشي، مما يعني وجود علاقة وطيدة بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين وجبهة التحرير الوطني[22].

عينت المحكمة رسمياً 03 محامين من أجل الدفاع عن المتهمين وهم كل من السيد حايم(HEIM) والسيد هاران(HARAN) والسيد غريزوني(GRISONI). لكن تم التخلي عن هؤلاء المحامين بعد قيام كل من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والوفد الخارجي للاتحاد العام للعمال الجزائريين في تونس وكذلك الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة بتعيين كل من الأستاذ هنري رولان (Henri ROLLIN) وهو وزير سابق وعضو مجلس الشيوخ البلجيكي وريمون شيماما (Raymond SHEMAMA) من هيئة محاميي تونس والسيد غاليو GALLIOT من باريس والذي كُلف من قِبل جبهة التحرير الوطني بمتابعة ملف عيسات إيدير بالخصوص ومساعدة السيد رولان.

أما عن مجريات المحاكمة فقد حدثنا شيخ مصطفى عن أهمها قائلاً إن عيسات إيدير صرح أمام المحكمة بما يأتي:«كل منا اعترف بانتمائه إلى الحركة النقابية الوطنية التي أردنا إنشاءها منذ سنوات طويلة ولم يُثبت ضدنا أي فعل قابل للتوبيخ. إن تصريحات ضابطي الشرطة قابلة للطعن، إذ كيف أشارك في مداولات المجلس الوطني للثورة الجزائرية وأنا حُرمت من حريتي منذ ماي 1956؟..

ناضلت من أجل تنظيم دفاع العمال في إطار قانوني منذ أكثر من 15 سنة... لكن وجدنا أمامنا جداراً منيعاً... وهو الذي وضعته الإدارة... إن نتيجة هذه السياسة يمكن ملاحظتها بسهولة، وتتمثل في الفقر والبطالة وفي فلاحين بدون أرض، والتمييز العنصري والأمية... سيدي الرئيس، نحن نقابيون ولم يسبق أن اعتبرنا أنفسنا خارجين عن القانون... نطالب بحق العيش وأن نكون أُناساً بأتم معنى الكلمة وليس عبيداً خاضعين ومهمشين في بلدنا. اليوم ونحن أمامكم، الاتهام الوحيد ضدي يتمثل في إنشاء مركزية نقابية، هذه المحاكمة تعتبر محاكمة للحركة النقابية العالمية والتي لم تُحترم مبادئها في هذه المحكمة...» [23].

أكد شيخ مصطفى كذلك بشأن المحاكمة أن الكل كان يستمع إلى عيسات إيدير، وأن «رئيس المحكمة تركه يتكلم بكل حرية وأنه أذهل المحكمة العسكرية بما قاله، كما اعترف عيسات إيدير صراحة وبصوت عالٍ بانتمائه إلى حزب الشعب الجزائري منذ عام 1942 وحركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى غاية 01 نوفمبر 1954». أما بوعلام بورويبة فقد قال بشأنها ما يأتي: «عندما جاء موعد محاكمة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ثلاث سنوات بعد إنشائها، لم تكن السلطات القضائية تملك إلا ملفاً ضعيفاً. وبالإضافة إلى ذلك كانت هذه المركزية النقابية قد أوقفت كل نشاط حقيقي في الجزائر منذ عدة أشهر» [24].

كان قرار المحكمة كما يأتي:

– البراءة لكل من عيسات إيدير وشيخ مصطفى ورملي علي ومراكشي موسى وسحنون محمد وعباس تركي محمد.

– الحكم بسنتين سجناً في حق كل من شاريخي عبد الحميد وسكندر نور الدين.

– بثلاث سنوات سجناً في حق علال عبد القادر.

– بست سنوات سجناً في حق أوزقان فاطمة.

– بثماني سنوات سجناً في حق عمار أوزقان.

– الحكم الغيابي بعشرين سنة حبساً في حق كل من جيلاني مبارك وابن عتيق موراد وابن دريس إبراهيم [25].

ويضيف بورويبة حول المحاكمة: «كان ظاهر المحاكمة ملائماً لعيسات إيدير، لكن نتائجه ستكون كارثية عليه وهو ما كان قد أحس به. فبمجرد خروجه من بربروس، أُخذ من قِبل المظليين الذين سلموه للأشخاص المكلفين بالتعذيب في مركز بيرترارية (في ضواحي العاصمة)... لأن السلطات الفرنسية لم تكن لتتقبل إعطاء الحرية لشخص عين من قبل الجبهة في أعلى هيئاتها وهي المجلس الوطني للثورة الجزائرية... »[26]. وبعد أربعة أيام من وصوله إلى المركز، أي بتاريخ 17 جانفي 1959، حُول إلى المستشفى العسكري للعاصمة. وكللت المساعي التي قامت بها الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة، وكذلك الاتحاد العام للعمال الجزائريين بتمكين المحامي كاريغاز CARRIGUES من زيارة عيسات إيدير في المستشفى، وقد وجده محروقاً بالكامل في عدة مناطق من جسده. وأكد عيسات إيدير لمحاميه أنه لم يحاول أبداً الانتحار، مكذباً بذلك إدعاءات فرنسا أنه قام بإضرام النار في أغطية فراشه من أجل الانتحار في بيرترارية. واختلفت الروايات حول ظروف إقامة عيسات إيدير في مستشفى مايو العسكري بالعاصمة، فبينما كان بعضها يؤكد أن عيسات إيدير لم يتلق العناية اللازمة طيلة فترة الستة أشهر التي قضاها هناك، وأنه كان على السلطات ربما أن تقوم بنقله للعلاج في فرنسا في مستشفى متخصص في الحروق على اعتبار أن

مستشفى مايو لم يكن مؤهلاً لاستقبال مثل هذه الحالات، تؤكد روايات أخرى أن عيسات إيدير كان محل عناية فائقة طيلة الفترة التي قضاها في المستشفى، فحسب المندوب العام للحكومة الفرنسية بالجزائر السيد دولوفريي Delouvrier يكون عيسات إيدير قد خضع لست عمليات جراحية لترقيع الجلد و22 عملية تخدير والعديد من عمليات الحقن المتواصل بالمصل والدم في ظرف 06 أشهر. وعلى كل منا أن يتخيل العذاب الذي عانى منه عيسات إيدير طوال الفترة الممتدة من 17 جانفي إلى غاية 26 جويلية من عام 1959، وهو تاريخ لفظه لأنفاسه الأخيرة، إن كان ما صرح به هذا المندوب صحيحاً. وقد يتوافق هذا مع ما صرّح به بعض عمال المستشفى المنضوين تحت نقابة القوة العمالية في الرسالة التي وجهوها بتاريخ 24 آوت من عام 1959 للجنرال القائد الأعلى للقوات المسلحة في الجزائر والتي جاء فيها ما يلي: « لسنا مؤهلين للحكم على نجاعة العلاج المتبع، لكن بإمكاننا تأكيد الأشياء التي يمكن لأي شخص أن يلاحظها. لم يكن عيسات إيدير طيلة الستة أشهر في قاعة مخصصة للسجناء إنما كان في غرفة تحوي سريرين على مستوى قاعة بعد العمليات التابعة لقسم الجراحة، وهي غرفة مجهزة بكل مستلزمات التنفس الاصطناعي المركزي، شأن كل غرف المصلحة التي تتواجد فيها الحالات الخطيرة، سواء كانوا جنرالات أو جنوداً أو نساء أو متمردين... »[27].

تصريح مندوب الحكومة الفرنسية في الجزائر بول دولوفريي عق عقب الضجة التي رافقت اغتيال عيسات إيدير.

L'ÉCHO D'ALGER

Le plus fort tirage de l'Afrique du N

ALGER : 20, rue de la Liberté. Tél. 63-73-80 à 85 - PARIS, 8, place de la Madeleine - C.C.P.

DANS UNE NOTE RELATIVE A L'AFFAIRE AISSAT IDIR

M. DELOUVRIER fait justice des calomnies avancées par les amis du F.L.N.

"Fallait-il le libérer avec le risque qu'il soit à Tunis quelques jours après ?"

Ceux qui ne le comprennent pas, n'ont aucune expérience de la guerre subversive

LES services d'information de la Délégation générale ont remis hier soir, aux journalistes, une note de M. Paul Delouvrier sur l'affaire Aissat Idir. On sait que ce militant syndicaliste est mort le 27 juillet, à l'hôpital Maillot, des suites de brûlures subies le 17 janvier, alors qu'il était interné au camp de Bir-traria. Le C.I.S.L. avait prétendu que le leader syndicaliste avait été torturé.

Dans le document, M. Delouvrier expose d'abord les motifs pour lesquels Aissat Idir après son acquittement par le tribunal militaire fut placé en camp d'hébergement au lieu d'être libéré.

« Délégué général du gouvernement, j'étais en Algérie depuis moins d'un mois au moment de l'acquittement d'Aissat Idir. Informé de la cause par Me Henrin Rolin et Me Jean Gaillot qui m'avaient effectivement demandé la libération du syndicaliste, je revendique, seul, la responsabilité d'avoir maintenu Aissat Idir en état d'internement. Bien entendu, je me suis entouré d'avis, m'guillé-rement de l'avis des responsables du maintien de l'ordre, mais la décision m'appartient.

« Je regrette la mort d'Aissat Idir, plus sans doute que beaucoup d'autres qui se servent de cette mort et cherchent à l'exploiter. Mais je ne regrette pas la décision légale de Me Henri Rolin le reconnaît — de ne pas l'avoir libéré après son acquittement.

« Cette décision a été pesée, et ceux qui ne la comprennent pas n'ont aucune expérience de la guerre subversive. Je l'atmosphère et des risques quotidiens que créent les attentats terroristes, les enlèvements, les assassinats, armes favorites du F.L.N.

« Sans étude personnelle et attentive du dossier, sans entretiens d'abord par personne interposée avec Aissat Idir, comment pourrais-je libérer un homme que « l'organisation extérieure de la rébellion » avait inscrit sur la liste des membres du C.N.R.A., même si cette désignation avait été faite sans son accord préalable ? Fallait-il le libérer avec le risque qu'il soit à Tunis quelques jours après ? »

Sur les causes de la mort, M. Delouvrier s'élève contre l'accusation de tortures infligées à Aissat Idir.

« C'est ceux, écrit-il, les rapports sur les faits m'en donnèrent rapidement la conviction. Voici les conclusions de la commission de sauvegarde sur ce point capital : « Nous avons la certitude, disent ces enquêteurs, que pendant son séjour au camp, Aissat Idir n'a subi aucun mauvais traitement et n'a d'ailleurs été soumis à aucun interrogatoire. »

« Que s'est-il passé ? interroge M. Delouvrier. Accident ? C'est ce qu'a toujours soutenu l'intéressé. Tentative de suicide ? Ce fut longtemps la conviction des gens chargés du maintien de l'ordre. Pour ma part, j'ai pensé et je pense encore que l'explication la plus plausible est celle que la commission de sauvegarde énonce comme suit :

« On admet en général que c'est sans doute volontairement qu'Aissat Idir a mis le feu à sa couverture, peut-être dans l'intention de se soigner quelque blessure légère, peut-être aussi même avoir une telle intention et dans le seul but de provoquer un incident qui aurait appelé l'attention sur lui et incité les autorités à réexaminer d'urgence sa situation à éventuellement avec lui et même à le libérer ».

« La commission de sauvegarde conclut : « Les très graves brûlures subies par Aissat Idir, le 17 janvier, sont dues à une imprudence de sa part ».

L'Echo d'Alger du Mardi 15 décembre 1959

مسرح الجريمة وخيوطه:

بغرض تفسير ما حدث لعيسات إيدير حسب المنظور الفرنسي، ارتأينا أن نستعرض ما قاله المندوب العام للحكومة الفرنسية بول دولوفري (Paul DELOUVRIER) ويعتبر إجابة لهنري رولان أحد محاميي عيسات إيدير وهو ما يأتي: «عندما كان عيسات إيدير في السجن، كان قد تم تعيينه خلال انعقاد المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في 20 أوت 1956 في حوض الصومام كعضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية... وفي شهر فيفري 1957، تم نقل عيسات إيدير إلى الجزائر العاصمة وتم استفساره حول هذه النقطة... ولم تصدر أدنى شكوى من قِبل عيسات إيدير، وكل شيء كان يدل على أن الاستنطاق أخذ اتجاهاً حسناً عكس ما ذهب إليه محاميه السيد رولان الذي أكد على استعمال العنف أثناء ذلك... وقد صرح عيسات إيدير بأنه جد متعجب من ورود اسمه في قائمة أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ (المنبثقتين عن مؤتمر الصومام)... وفي عام 1958، تم اتخاذ قرار بدء المتابعات ضد عدد من مسؤولي الاتحاد العام للعمال الجزائريين، بتهمة المساس بأمن الدولة وتكوين جماعة أشرار... ومن بين التهم المنسوبة إلى عيسات إيدير لم ترِد مسألة الانتماء إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية... لكن بعد تبرئته من قِبل المحكمة، لم يكن بالإمكان إطلاق سراحه (لأنه كان يشكل خطراً أكيداً على الأمن القومي) ...أتأسف لوفاة عيسات إيدير بدون شك أكثر من الذين يريدون استغلال وفاته لأغراض خاصة، لكن لن أتأسف أبداً عن القرار الشرعي الذي تمثل في عدم إطلاق سراحه بعد تبرئته. كيف لي أن أطلق سراح رجل تم تسجيله من قِبل التنظيم الخارجي "للتمرد" في قائمة أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية؟ وهل كان يجب إطلاق سراحه مع وجود خطر اختفائه دون ترك أي أثر؟ في مركز بيرترارية وبتاريخ 17 جانفي 1959، أي أربعة أيام بعد وصوله، تعرض عيسات إيدير للحادث... أصيب بحروق في رجليه بسبب الحريق الذي شب في أغطية فراشه... وبعد ذلك أعلنت الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة نيابة عن النقابات المنضوية تحتها بأن عيسات تعرض للتعذيب. هذا خاطئ لأن التقارير التي وصلتني حول ما حدث سارعت إلى إثبات اعتقادي. رجحنا فرضية قيام عيسات إيدير بإضرام النار في أغطية فراشه من أجل أن يتسبب في بعض الجروح الخفيفة، أو ربما فقط من أجل أن يلفت الانتباه إليه بغرض دفع السلطات لإعادة دراسة قضيته بسرعة والحديث معه أو إطلاق سراحه. وخلُصت لجنة الإنقاذ التي أنهت تحقيقها الدقيق إلى نتيجة مفادها أن الجروح الخطيرة التي تعرض لها عيسات إيدير تعود إلى نقص اليقظة من جانبه»[28].

ذات الرواية حاولت نقابة القوة العمالية تدعيمها، إذ أنه وفي مراسلة الأمين العام للاتحاد العُمَّالي لنقابة القوة العمالية لعمالة وهران الموجهة للمندوب العام للحكومة الفرنسية في الجزائر بتاريخ 4 سبتمبر 1959، ورد الحوار الذي كان قد دار بين عيسات إيدير ومسؤول من نقابة القوة العمالية لعمالة الجزائر، حينما زار المستشفى، وتضمن ذاك الحوار أن عيسات إيدير استعرض بوضوح الأسباب الحقيقية التي كانت وراء الحادث الذي تعرض له والناجمة عن عدم التزامه بالقانون الداخلي: «على إثر الزيارة المفاجئة للحراس، كان يدخن سجارته مستلقياً فوق السرير ومخالفاً بذلك النظام الداخلي للمركز، وحاول إخفاء السجارة داخل فراشه، لكنه

غفل عنها لفترة طويلة وهو ما تسبب على ما يبدو في اندلاع الحريق الذي كان ضحية له»[29].

من خلال ما قاله المندوب الذي اعتبر أن عملية نقل عيسات إيدير إلى مركز بيرترارية مباشرة بعد تبرئته من قِبل المحكمة العسكرية إجراءً طبيعياً ومنطقياً، تتجلى النية المبيتة والصريحة لتصفية عيسات إيدير والتخلص منه بكل الطرق. ولتبرير الأمر، ثار ذات المندوب في حديثه الموجه إلى المحامي رولان، والذي نقلته جريدة لوموند(Le Monde) في عدد 19 أوت 1959 قائلاً «الذين لا يفهمون لأنهم لا يملكون أدنى تجربة في الحرب الثورية وعن الجو والمخاطر اليومية التي تنجم عن العمليات الإرهابية وعمليات الاختطاف والاغتيالات التي تُعد بمثابة الأسلحة المفضلة لدى جبهة التحرير الوطني»[30]. وبعد ذلك تعددت بل تناقضت روايات النيابة العامة للحكومة المتعلقة بمصدر الحروق التي تعرض لها عيسات إيدير. في الوهلة الأولى، صرحت أنه حاول وضع حد لحياته عن طريق إضرام النار في فراش سريره، وعندما تأكدت بأن الحجة واهية، استبدلتها بأخرى تمثلت في تعرضه للحادث أثناء محاولة إخفاء السجارة التي كان يدخنها فوق سريره. وهنا تتبادر إلى أذهاننا مجموعة من التساؤلات المحيرّة وهي: لماذا لم يُنقل عيسات إيدير بعد إتمام المحاكمة من بربروس إلى بني مسوس في انتظار نقله إلى بوسوي، أين كان يتواجد منذ تاريخ 15 أوت 1956؟ هل كان ذلك بسبب شدة إجراءات التعذيب في بيرترارية وبُعدها عن المسامع والأنظار مقارنة بالمعتقلات الأخرى؟ هل أُبقي فعلاً في بيرترارية من أجل الحصول على اعترافات أخرى؟ وما هي الأشياء الأخرى التي كان يُنتظر أن يقولها ولم يكن قد سمع بها معذبوه؟

في بداية الأمر، حاولت فرنسا تمرير فرضية محاولة الانتحار لتبييض صورتها وتشويه سمعة عيسات إيدير. لكن لماذا كان على عيسات إيدير أن ينتحر حسب الفرضية التي أريد تمريرها في البداية، كما فعلت مع العربي بن مهيدي، بما أنه تمت تبرئته من قِبل المحكمة من كل التهم الموجهة إليه؟ ثم توصلت إلى خلاصة وقوع الحادث بسبب نقص الحذر واليقظة من قِبل عيسات إيدير الذي تسبب في إشعال الحريق في أفرشة سريره، مثلما فعلت مع فرحات حشاد التونسي[31] الذي اغتيل بتاريخ 5 ديسمبر 1952 وتسبب حسب ابن حميدة عبد السلام في فقدان الحركة العمالية وكذلك كل الشعب التونسي لقائدٍ أساسي[32]. لكننا نتساءل هنا كذلك كيف وصلت علب الكبريت هكذا إلى عيسات إيدير الذي لم يسبق له أن دخن سجارة واحدة طوال حياته؟ ولماذا تدهورت صحة عيسات إيدير فجأة حينما وافق المندوب العام للحكومة على نقله للعلاج في فرنسا [33]؟

حسب الوثائق التي بحوزتنا، بإمكاننا إعادة السيناريو المأساوي للجريمة وهو كالآتي: حسب الإجراءات المعتادة، أُخذ عيسات إيدير في يوم 13 جانفي 1959 مساء مباشرة بعد تبرئته بالمحكمة من قِبل المظليين تنفيذاً لأوامر الكولونيل غودار Godart الذي جعل من مركز الفرز بيرترارية مكاناً للعبور الآلي نحو التعذيب. وأرجع غاليسو سبب هذا التحامل الكبير إلى أن غودار كان بمثابة «الخادم المتحمس الذي كان يضمن بصفة غير شرعية ودون أدنى عقاب المهمة القمعية التي اتبعها الوزير المقيم روبار لاكوست ضد الحركة النقابية الجزائرية بدافع المعاداة للشيوعية في الماضي وللوطنية في الوقت الحاضر»[34]. وحسب ما ورد في الرسالة المفتوحة التي وجهها رولان إلى جريدة لوموند الفرنسية، يكون

مندوب الحكومة قد أوضح للمحامي الذي حاول معرفة الأسباب التي كانت وراء عدم الإفراج عن عيسات إيدير فور صدور قرار التبرئة أن القرار لم يصدر من قِبله[35]. وقد تعرض خلال الفترة الممتدة من 13 جانفي إلى17 جانفي إلى التعذيب الشنيع بحرقه في مناطق مختلفة من جسمه، وما يستبعد فرضية الحادث أو مقولة محاولة الانتحار، هي آثار الحرق باستعمال المكواة الحديدية على مستوى وجهه والتي لاحظتها عائلته التي قامت بزيارته بعد وفاته من أجل التعرف على الجثة[36]. لكن يبقى الغموض يكتنف الجهة المدبرة للأمر؟ وحينما أعلم الكولونيل قائد مصالح الأمن بالوضع، أمر بتحويله إلى المستشفى العسكري بمايو لتلقي العلاج وكان ذلك تحت الحراسة. ورغم أن حالة عيسات إيدير كانت تستدعي النقل إلى مستشفى متخصص في الحروق بباريس، إلا أن السلطات الفرنسية تجاهلت الأمر وتماطلت تاركة إياه يصارع آلام الحروق لمدة فاقت الستة أشهر. وحينما سمح المندوب العام للسيد غاريغاز بزيارة المريض، لاحظ تغيرات خطيرة في هيئة السجين مقارنة بما كان عليه في المحاكمة الأخيرة. ورغم حالة عيسات إيدير الكارثية، تمكن من نفي فكرة الانتحار. أما فيما يخص ما تعرض له فور وصوله إلى مركز بيرترارية فإن الأمر المؤكد هو تعرضه للحريق على مستوى الأرجل ومناطق أخرى من جسده. لكن الغموض يبقى يكتنف أمر تعرضه للحرق العمدي أو غير الإرادي، وهل كان الأمر ناجماً عن التعذيب أم عن محاولة انتحار؟ حسب مندوب الحكومة الذي كان قد اشتكى للمحامي رولان أمر عيسات إيدير الذي لم يكن واضحاً أبداً، وكان تارة يتكلم عن الانتحار وتارة أخرى عن الحادث[37].

أياماً معدودات قبل اتخاذ القرار بنقل عيسات إيدير إلى باريس للعلاج تحت تأثير الرأي العام العالمي، تدهورت حالته فجأة بشكل يستحيل أن ينقل على إثره إلى أي مكان ليلفظ أنفاسه بعد ذلك. وقد يكون هذا التدهور المفاجئ راجعاً إلى إجراء طبي إرادي من أجل التخلص من عيسات إيدير خشية أن تكشف خيوط الجريمة أمام الرأي العام العالمي. وقد تضمن أحد المناشير الموزعة من قِبل روجر لابيار (Roger Lapeyre)الأمين العام لفدرالية الأشغال العمومية والنقل التابعة لكونفدرالية القوة العمالية، يؤكد بصراحة علم السيد رولان محامي عيسات إيدير بمكان وجوده وبحالته المتدهورة منذ شهر جوان ما يلي: « إن هذا الخطأ (يقصد به عملية تحويل عيسات إيدير إلى مركز بيرترارية مباشرة بعد تبرئته من قِبل المحكمة) من الصعب الصفح عنه، حينما ندرك أن عيسات إيدير الذي تعرض لجروح خطيرة بتاريخ 17 جانفي 1959 في ظروف غامضة، كان محل طلب واحد مقدم في شهر جوان من قِبل محاميه السيد رولان من أجل نقله إلى مستشفى بفرنسا مختص في معالجة الحروق، ذلك النقل الذي تم تأجيله للأسف بسبب تدهور حالة المريض»[38] .

لم تقنع نتائج التحقيق هذه أعضاء من الوفد الخارجي للاتحاد العام للعمال الجزائريين وعلى رأسهم كل من معاشو عبد القادر ودكار رحمون حسب ما ورد في تقرير لمصلحة الاستعلامات العامة لعمالة الجزائر:«يجب توضيح أن أعضاء من الوفد الخارجي على غرار معاشو عبدالقادر ورحمون دكار يكونون قد تدخلوا لدى مختلف المنظمات الدولية (الصليب الأحمر الدولي والكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة[39] من أجل الدفع نحو إجراء تحقيق جديد». وخلص التقرير إلى ترجيح فرضية الدور

الذي يكون قد لعبه إيروين براون، المندوب الأمريكي عن الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة (السيسل) الذي قدم النصح لأعضاء الوفد من أجل ممارسة المزيد من الضغط بغرض الدفع نحو إرسال لجنة دولية إلى الجزائر لتولي قضية عيسات إيدير[40].

ومن جهة أخرى، قام الوفد الخارجي للاتحاد العام للعمال الجزائريين بتونس بتوزيع منشور شجب فيه تصرفات النيابة العامة للحكومة العامة الفرنسية في الجزائر حيال كيفية تعاملها مع قضية عيسات إيدير، ومما تضمنه ما يأتي:« قبل ذلك، كانت السلطات الفرنسية في الجزائر التي ضغط عليها من أجل تقديم التوضيحات، ادعت أن عيسات إيدير حاول وضع حد لحياته. هذا الأخير نفى قطعاً أمام أحد محاميه أن يكون قد حاول الانتحار...(ولهذا تم اللجوء) إلى "الحريق غير المتعمد" الذي نتج لا إرادياً عن السجارة، رغم أن عيسات إيدير لم يكن يدخن ولم يسبق له أن قام بذلك. وهذا ما أوقع السلطات الفرنسية في تناقض صريح»[41].

وهناك من النقابات على غرار فدرالية الأشغال العمومية والنقل التابعة لكونفدرالية القوة العمالية، من اكتفت باستنكار الطريقة التي اعتمدت من أجل التخلص من عيسات إيدير مع ترجيحها لفرضية تعرضه للحادث. وقد ورد في أحد المنشورات التي أشرنا إليها سابقاً: «لا أحد على المستوى الدولي بإمكانه فهم كيف أمكن نقل الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي تمت تبرئته من قبل المحكمة العسكرية ببساطة إلى مركز العبور بيرترارية، لم يكن بمقدور أحد فهم الأمر، لأن التصرف كان خاطئاً، وكانت حلول أخرى ممكنة»[42]. فمن جهة نددت بموقف الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة التي تنتمي إليها، لأن هذه الأخيرة نددت بالأمر وتدخلت فيه أكثر من اللازم، بينما التزمت الصمت حيال قضايا أخرى مماثلة على غرار قضية اغتيال النقابيين المنتمين للاتحاد النقابي للعمال الجزائريين التابع للحركة الوطنية الجزائرية المصالية وهم كل من بخات أحمد وعبد الله فيلالي وأحمد سماش[43]. وذهبت نقابة القوة العمالية إلى أبعد الحدود في اتهاماتها الموجهة للكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة وهي أن هذه الأخيرة وعلى رأسها الأمين العام أولدنبروغ أعلنت عداءها الصريح لفرنسا وأنها تساند "المتمردين" الجزائريين وتمولهم من أجل شراء الأسلحة والذخيرة[44].

وعلى المستوى الدولي، وحسب جريدة لوفيغارو (Le Figaro)، فقد توالت البيانات منذ اليوم الأول لإشاعة الخبر من قِبل شخصيات وتنظيمات نقابية وجمعيات على غرار الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة والفدرالية النقابية العالمية والنقابات الأسترالية والقانونيين السويسريين وغيرهم، لغرض المطالبة بتفسيرات حول ظروف وفاة عيسات إيدير[45].

وتضمن بيان الندوة النقابية الإفريقية التي انعقدت بالدار البيضاء بالمغرب الأقصى ما يلي: «هذه الندوة فحصت الحادث المأساوي لاغتيال عيسات إيدير، وسجلت مواقف مختلف المنظمات النقابية الدولية التي نددت بهذه الجريمة الشنعاء. ولهذا ستوجه عريضة للأمين العام لهيئة الأمم المتحدة من أجل إرسال لجنة تحقيق لتسليط الضوء على ظروف موت عيسات إيدير»[46]. وعبرت الكونفدرالية الفرنسية للنقابات المسيحية هي الأخرى عن انشغالها الكبير بقضية عيسات إيدير مع المطالبة بالإسراع في إرسال لجنة للتحقيق للنظر في ملابسات القضية. وهذا ما يتبين من خلال الرسالة التي وجهها السيد أندري جونسون نائب رئيس الكونفدرالية

إلى السيد باتان، رئيس لجنة حماية الحقوق والحريات الشخصية بتاريخ 01 أوت 1959[47].

خـــاتمـــة:

كان عيسات إيدير يشكّل خطراً أكيداً على الإدارة الفرنسية التي كانت تعرف تفاصيل كثيرة عن نشاطاته السياسية والنقابية والتي كانت تتم في إطار القوانين الفرنسية، مما فوت على هذه الأخيرة كل الفرص من أجل اعتقاله. كما كانت الإدارة الفرنسية قد وجدت نفسها في وضع محرج أثناء عملية المحاكمة، لأن ملفه كان يتضمن إلصاق تهمة غير مؤسسة لأنها وقعت أثناء تجريده من حريته. كانت فرنسا تدرك خطورة عيسات إيدير الذي برأته المحكمة من كل التهم، لذلك سعت للحيلولة دون تمكنه من استعادة حريته. الأمر المؤكد هو أن عملية اختطاف عيسات إيدير من قِبل المظليين فور خروجه من مقر المحكمة العسكرية بالعاصمة كان من تدبير أعلى السلطات في الجزائر وعلى رأسها مندوب الحكومة الفرنسية دولوفريي الذي أقر باستحالة الإفراج عن شخص أدرج اسمه ضمن أهم هياكل الثورة التي وضعها مؤتمر الصومام. لكن الغموض يبقى يكتنف الجهة المدبرة لمكيدة الحريق والكيّ بواسطة المكواة الكهربائية وكذلك الغرض من ذلك. كان بالإمكان إبعاد شبهة الاعتداء الذي تعرض إليه عيسات إيدير عن مندوبية الحكومة الفرنسية في الجزائر لو اتخذت هذه الأخيرة الإجراءات اللازمة والمستعجلة لعلاج عيسات إيدير في فرنسا في مستشفى متخصص في الحروق. وبالتالي سنحاول بعدها البحث عن مسؤولين آخرين متطرفين خرجوا عن سيطرة المندوب. وما يؤكد كذلك ضلوع المندوبية العامة في قضية التصفية، أنها اتخذت قرار النقل تحت ضغط الرأي العام العالمي وبالخصوص النقابات الدولية. وبعد أيام معدودات من اتخاذ القرار، تدهورت حالة عيسات إيدير بشكل لافت للانتباه ممّا يجعل من احتمال قيام أشخاص آخرين بالتخلص نهائياً من عيسات إيدير بطريقة "طبية" أمراً لا يحوم حوله كثير من الشكوك، لكي لا يكشف عيسات خيوط الجريمة.

الهوامش:

1- صدر قانون الحالة المدنية في 23 مارس 1882، وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تضبط صفة الحالة المدنية للشعب الجزائري من حيث التسميات والأنساب، ويعتبر من أخطر القوانين التي أصدرتها فرنسا.

2- يتمثل أهمها في تشتيت ملكية العروش بغرض تسهيل نقلها للمعمرين وفقاً لقانون عام 1863 ونزع ملكية المتغيبين لأكثر من 03 أشهر وقانون الحجز ضد الثائرين بموجب قانون عام 1871 الذي كان يُمَلّك في ذات الوقت لمهاجري الألزاس واللورين وقانون إثبات الملكية في مارس 1883 وقانون 30 ديسمبر 1887 الذي كان ينص على عدم السماح بتحويل ملكية الأرض من الأوروبيين إلى الجزائريين عن طريق الشراء...الخ.

3- Kamel KATEB, « L'exode algérien en terres d'Islam », dans : Abderrahmane BOUCHENE et al, dir, histoire de l'Algérie à la période coloniale, Barzakh, Alger, 2012 ; La découverte, Paris, 2012, p.244-249.

4- Cité par Kamel BOUGUESSA, Aux sources du nationalisme algérien : Les pionniers du populisme révolutionnaire en marche, éd. Casbah, Alger, 2000, p.35.

5- Mohamed FARES, AISSAT Idir, documents et témoignages sur le syndicalisme algérien, E.N.A.P-E.N.A.L –Ed. Andalouses, Alger, 1992, p.14.

6- أنشئت سنة 1908 من قبل القس إميل رولان وأصبح يقودها ابن أخيه المدعو ألفريد رولان. أقام في مقر بعثة ألفريد رولان العديد من الشخصيات البارزة أمثال : مولود فرعون لمدة أربع سنوات وكذلك مزيان مولود وقايد أحمد وآخرون.

7- Mohamed FARES, op.cit. p.19.

8- Ben Yousef BENKHEDDA, les origines du 1er Novembre 1954, éd. Dahl ab, Alger, 1989, p.153.
9- Amar BENAMROUCHE, René GALLISSOT et Abderrahim TALEB BENDIAB, « Aissat Idir », dans René GALLISSOT, dir. Algérie : engagements sociaux et question nationale, de la colonisation à l'indépendance 1830-1962, éd. Barzakh, Alger, Avril 2007, p.49.
10- أنشئت لجان شباب بلوزداد من أجل التعبئة وتوزيع المناشير التحريضية وتنظيم الحفلات واللقاءات العائلية والرياضية والدينية والكشفية والمدرسية وجمع الأموال وشراء الأسلحة، وتمكنت من الحصول على قطع غيار عسكرية من ورشات الصناعة الجوية (نتساءل عن الدور الذي لعبه عيسات إيدير في ذلك ؟).
11- Amar BENAMROUCHE et autres…op.cit, p.50.
12- Abdelkader DJEGHLOUL, Huit études sur l'Algérie, Entreprise nationale du livre, Alger, 1986, p.102.
13- سحبت منه 30000 نسخة وكان له الأثر الكبير في ترك الكثير من العمال للإتحاد العام النقابي الجزائري الموالي للكونفدرالية العامة للشغل للانخراط في الإتحاد العام للعمال الجزائريين.
14- Abdelmadjid AZZI, Le mouvement syndical algérien à l'épreuve de l'indépendance, éd. Livres, Alger, 2012, p.42.
15- Mohamed FARES, op.cit, pp.90.91.
16- Ibid. p.88
17- Boualem BOUROUIBA, Les syndicalistes algériens, leur combat de l'éveil à la libération (1936 – 1962), Co- éd Dahlab/ ENAG, Alger, 2001, p.325
18- Nasser DJABI, Kaidi Lakhdar: Une histoire du syndicalisme algérien (entretiens), éd. Chihab, Alger, 2005, p.252 -253.
19- Mohamed FARES ,op.cit, p.91.
20- Mohamed FARES, op.cit, p.96.
21- Ibid.
22- Boualem BOUROUIBA, op.cit, p.328.
23- Mohamed FARES, op.cit, p.99.
24- Boualem BOUROUIBA, op.cit, p.325
25- Ibid, p.328
26- Ibid.
27- Aom, 7G/1106, Lettre du syndicat des travailleurs de l'état (F.O de l'Algérie) adressée au général commandant en chef en Algérie en date du 24 Aout 1959.
28- Le Figaro du 19 Aout 1959.
29- Aom, 7G/1106, lettre du secrétaire général de l'union départementale Force ouvrière d'Oranie adressée en date du 04 Septembre 1959 au délégué général du Gouvernement en Algérie.
30- Aom, 7G/1106, Copie du factum intitulé « Après la mort d'Aissat Idir… » Jointe à la note de renseignements du service départemental des renseignements généraux en date du 09 octobre 1959.
31- ولد فرحاث حشاد بتاريخ 02 فيفري 1914، من عائلة متواضعة كانت تشتغل بالصيد البحري في بلدة العباسية بشمال جزيرة قرقنة التونسية. كان أميناً عاماً للاتحاد العام التونسي للشغل. اغتيل بتاريخ 05 ديسمبر 1952. أما عن ظروف الاغتيال التي أجمعت عليها الصحف فيمكن تلخيصها على النحو الآتي: على الطريق الرابط ما بين رادس وزغوان، قامت سيارة أولى بملاحقة سيارة حشاد وأطلقت عليه الرصاص بالرشاش ثم واصلت سيرها بسرعة فائقة، مما أدى إلى إصابته بجروح على مستوى الكتف واليّد. وتمكن من الخروج من السيارة، وبعد مرور بعض اللحظات، ظهرت سيارة أخرى وعلى متنها ثلاثة أشخاص كانت مهمتهم التأكد من موته. وعند اقترابهم، تبين لهم بأنه كان ما يزال على قيد الحياة، لذلك أطلقوا رصاصة في رأسه ثم قاموا برميه على بعد حوالي كيلومترٍ من حافة الطريق. وهناك عدة فرضيات بشأن المرتكبين الحقيقيين لعملية الاغتيال وهي أن اغتياله تم من قِبل زملائه الوطنيين من أجل إضفاء صفة التراجيديا على المسألة التونسية في هيئة الأمم المتحدة أو أن الاغتيال تم من قِبل الدوائر الرسمية الفرنسية أو أن تصفية حساب لصالح الحزب الشيوعي بسبب علاقة حشاد بالأمريكيين، أو أن الاغتيال كان من قبل مجموعة منتمية إلى منظمة الدفاع الذاتي. لكن فرنسا تمسكت دائما بفرضية الاغتيال من قِبل معمرين متطرفين كانوا ينتمون إلى منظمة اليّد الحمراء الإرهابية.
32- Abdeslem BEN HAMIDA, Syndicalisme tunisien du 1939 à l'autonomie interne, thèse de doctorat de 3e cycle en histoire, faculté des lettres et sciences humaines de Nice, 1978, p.164 -167.

33- Boualem BOUROUIBA, op.cit, p.330.
34- René GALLISSOT, Algérie colonisée, Algérie Algérienne (1870-1962) : La république française et les indigènes, éd. Barzakh, Alger, 2007, p. 235.
35- Le Monde du 14 Aout 1959.
36- Mohamed FARES ,op.cit, p.102.
37- Le Monde du 14 Aout 1959.
38- Aom, 7G/1106, factum intitulé « Après la mort d'Aissat Idir, le syndicalisme français se doit réagir » distribué par la fédération des travaux publics et transports affiliée au syndicat force ouvrière.
39- أنشئت الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة سنة 1949 بعد الانقسام الذي حدث في صفوف الكونفدرالية النقابية العالمية. وهي ذات توجه معادٍ للشيوعية على عكس الكونفدرالية النقابية العالمية.
40- Aom, 7G/1106, Note de renseignement en date du 22 décembre 1959 au sujet de l'UGTA et de l'enquête sur la mort d'Aissat Idir.
41- Aom, 7G/1106, copie ronéotypée du tract diffusé par la délégation d'extérieur de l'UGTA joint à la lettre adressée par le commissaire divisionnaire chef du service départemental des renseignements généraux du Bône au général commandant la 2e D.I.M de la Z.E.C (2e bureau) en date du 8 Aout 1959.
42- Aom, 7G/1106, factum intitulé « Après la mort d'Aissat Idir, le syndicalisme français se doit réagir » distribué par la fédération des travaux publics et transports affiliée au syndicat force ouvrière
43- Ibid.
44- Aom, 7G/1106, lettre du secrétaire général de l'union départementale Force ouvrière d'Oranie adressée en date du 04 Septembre 1959 au délégué général du Gouvernement en Algérie.
45- Aom, 7G/1106, coupon de journal Le Figaro du 19 Aout 1959.
46- Aom, 7G/1106, Communiqué de la conférence syndicale panafricaine de Casablanca radiodiffusé au Maroc le 9 septembre 1959 à 13 heures.
47- Aom, 7G/1106, Lettre adressée par André Jeanson, vice président de la CFTC à Mr Patin en date du 1 Aout 1959.